

السلطة شمولية، تجيد المراوغة والديماغوجية

*فرات هوري

بداية لا بد من شكر القائمين على أعمال هيئة التحرير لمبادرتهم القيمة والأولى من نوعها لهذه الجريدة.

تُصنف السلطة السورية بأنها من الأنظمة ذات الطبيعة الشمولية دولياً باعتبارها تؤمن بمنهجية الحزب القائد للدولة والمجتمع... يضاف إلى ذلك أنها قائمة على خدمة المصالح الأتانية للفئة الحاكمة وتهيمن على خيرات وثروات البلاد لأغراضها الشخصية وليس المجتمعية.

كما ثبت لجميع المراقبين السياسيين بأنها سلطة تجيد المراوغة والديماغوجية وإعطاء الوعود الطويلة الأجل، ومن ثم التنصل منها وإعطاء البيانات المتناقضة... والورقة الأهم الباقية بيدها كما تظن السلطة هي إحكام سيطرتها على الوضع الداخلي، لذلك نرى تشنجهما الواضح في تعاملها مع أي حراك سياسي - ثقافي للمعارضة السورية أو أي حراك مجتمعي، أضف إلى ذلك يلاحظ أنها تشجع حالات الفرقة في المجتمع السوري.

إن الشعب السوري قد فقد الثقة بوعود السلطة، وأصبح لا مبالياً لما يصدر عنها، لذلك من العبث لأي طرف سياسي يحترم نفسه أن يضع كل بيوضه في سلة هذا النظام.

نرى أن وجهة النظر القائلة بأن السلطة تتعامل بقسوة أكبر مع الحراك السياسي السوري العام منه مع الحراك الكردي صحيح لأسباب معروفة، كما أنه يصعب على أي حزب سياسي كردي أن يفقد الحراك السياسي الكردي لوحده، ونرى أن ما يحتاجه المجتمع الكردي والمسألة الكردية في سوريا هو وجود مرجعية سياسية كردية وفق قواسم مشتركة، وبرأينا أن المحاولات الأخيرة للتدماج بين فصليين أو أكثر وأحياناً بسرعة فائقة ما هو إلا نوع من الالتفاف على الحل الصحيح ألا وهو بناء مرجعية موحدة ذات خطاب سياسي موحد في مبادئه العامة، فحل الأزمة يكمن في الذهنية السياسية الكردية والاتفاق على برنامج سياسي للعمل المشترك وفي هذه المرحلة الراهنة المتسمة بالتشنج والتوتر الإقليمي والاحتقان السياسي والمجتمعي، فإن أي حراك سياسي كردي عشوائي غير متزن سيكون له آثار سلبية جداً على الوضع الكردي ومن الخطأ الكبير أن يكون ذلك مجالاً للمزاوادة والإنجازات الحزبية الضيقة، وخطورة المرحلة تتطلب من الأكراد أن يكونوا أصحاب موقف موحد وخاصة في المسائل المصيرية، وتجنب جعل المناطق والتجمعات الكردية ميداناً لإبراز العضلات والمواقف الحزبية الضيقة، ولا بد من نقل الحراك السياسي الكردي إلى مراكز صنع القرار وجذب الشريك العربي إليه، وممارسة الحراك الثقافي والمناسباتي وبأسلوب هادئ وغير شعائري في المناطق والتجمعات الكردية.

وفي السنتين الأخيرتين نرى أن الحراك الكردي في المناطق والتجمعات الكردية يأخذ طابعاً عاطفياً انفعالياً أو عبارة عن ردات فعل غير منتظمة تظهر في بعض المناسبات وترفع شعارات عاطفية وأحياناً سلبية لا تتقاطع مع برامج الأحزاب الكردية بل أن جسم الحركة (أي أعضائها) كذلك ينخرطون أحياناً في ذلك التحرك العفوي وذلك بسبب غياب المبادرة والقيادة لدى الحركة الكردية نتيجة أزمتها وعدم وجود مرجعية سياسية كردية كما ذكرنا.

لكن السؤال الأهم، هل ستقبل السلطة السورية، ولو على مضض أيضاً أن يتم سحب الورقة الداخلية من يديها وتجنب سوريا مخاضات غير محسوبة، إنها الورقة الأصعب والمصيرية بالنسبة لها من ضمن كل الأوراق، إلا أنه بات من شبه المؤكد أن رياح التغيير آتية وكل المؤشرات

ندوة حوارية

بدعوة من هيئة تحرير الرأي الآخر، عقدت في مدينة حلب أواسط شهر تشرين الأول ٢٠٠٥، ندوة حوارية حول موضوع بعنوان (ممارسات السلطة الحاكمة والحراك السياسي - الثقافي في سوريا... وما هي سبل النضال...؟)، كانت قد تقدمت الهيئة بورقة مناقشة أثار العديد من الأسئلة حول الموضوع، وقد حضرها سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا - يكي تي - وعدداً من رفاق الحزب المثقفين، وأبدى الجميع مداخلات، كل ضمن الوقت المخصص له، تضمنت تحليلاتهم وآرائهم وتصوراتهم بكل حرية وشفافية وبروح المسؤولية، ولوحظ ارتياح الحضور لهكذا نشاطات وحوارات تهدف إلى تنشيط الحوار السياسي الداخلي وتفعيل الرأي والرأي الآخر الذي يؤدي بالنتيجة إلى رسم سياسة صحيحة وسليمة للحزب، وفي هذه الصفحات ننشر مقتطفات من بعض المداخلات.

وبهذه المناسبة ندعو الكتاب والمثقفين من كرد وعرب وغيرهم إلى مناقشة التقرير العام الذي أقره المؤتمر الخامس لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا - يكي تي - الذي صدر مؤخراً وإرسال مقالاتهم حوله إلى جريدتنا، لكي نوسع معاً دائرة الحوار والتواصل ونفتح بعض المجال لحرية الرأي والتعبير في بلد يسيطر عليه اللون الواحد على كل مجالات الحياة.

هيئة تحرير الرأي الآخر

إن الحراك السياسي الكردي من وجهة نظر النظام لا يبدأ بالحركة السياسية الكردية المنظمة كأحزاب عاملة، وإنما يبدأ بولادة الطفل الكردي وتسمية هذا الطفل بكل بساطة، ومسميات قرى هذا الطفل ووديانه وجباله وتلاله وموسيقاه وأغانيه ودراسته وأمانيه وأحزابه، إن النظام ينتهك كل الحقوق المشروعة لكل ما هو كردي.

كأكراد لسنا معنيون بالنضال الميداني أكثر من غيرنا كوننا لا نطمح إلى استلام السلطة في دمشق وإنما نرغب أن يكون في دمشق نظاماً يتفهم قضايانا، لذلك ليس المطلوب منا حركة سياسية كردية بأي شكل من الأشكال أن نكون رأس الحربة التي تطعن النظام، وإنما نكون مساهمين فحسب في العمل الديمقراطي باتجاه التغيير.

إننا كأكراد نحتاج قبل أي شيء إلى توفير عوامل النهوض القومي من لغة وثقافة وتاريخ وجغرافيا.

إن تاريخ الحركة السياسية الكردية في سوريا يخلو تماماً من أي عمل ساخن، وعبر تاريخها الطويل لم تقدم أي ميرر أو مسوغ للنظام يؤدي به إلى قمع الحركة وحركة الجماهير الكردية، وإنما كل أشكال العنف التي واجه بها النظام الجماهير الكردية كانت نتيجة طبيعته الشوفينية والعدائية للشعب الكردي في الوقت الذي التزمت فيه الجماهير الكردية وعلى طول الخط بالنضال السلمي البعيد عن العنف والسخونة.

أي تفعيل للحراك السياسي يضعف من سطوة السلطة وهيمنتها

* آراس رشواني

السادة أعضاء هيئة تحرير الرأي الآخر، السادة الحضور الأكارم:

إن الآمال التي كانت معقودة على مؤتمر حزب البعث الحاكم لا تتعدى عن كونها أحلاماً تشتت بها الشعوب الشرقية بشكل عام التي تؤمن بالخرافات والأوهام والمعجزات والقدر، إن قراءة سريعة لتاريخ حزب البعث العربي الذي بدأ مسيرته بانقلاب عسكري واستيلائه على مفاصل الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية ومصادرة كافة أشكال الحريات الفردية والجماعية وقدم باكورة ممارساته بإعلان قانون الطوارئ والأحكام العرفية بحجة حماية الثورة ومواجهة المخاطر الخارجية والتي توضح يوماً بعد آخر بان الغاية الأساسية منها هي الحفاظ على هذه الاحتكارات التي استولى عليها. ومارس خلال مسيرته الطويلة التي تزيد على أربعين عاماً في السلطة بتفكيك وشرذمة القوى المعارضة الفاعلة على الساحة الوطنية سواءً بالأساليب السياسية عبر

والتطورات على أرض الواقع تسير في صالح قوى الحرية والديمقراطية ومناصري حقوق الإنسان والأقليات القومية المضطهدة، ولا ينفع السلطة الحاكمة تشديد سيطرتها الأمنية ونظرية إلغاء أو إقصاء الآخر.

كما أنه بات على المعارضة السورية أن تحدد خياراتها وأن الازدواجية ستجعلها خاسرة في كافة الجوانب ولا مستقبل لهذه الازدواجية، فسوريا أمام خيارات صعبة (كسلطة، قوى المعارضة والحركة الكردية)، فالمتغيرات تلف سوريا من كل جانب ولا مفر منها ولا بد من التفاعل معها، وكلما كان إيجابياً من الأطراف جميعاً كان المخاض سليماً.

أجهزة النظام كانت وما زالت رافضة ومانعة لأي حراك حر

* جانشير سنجقي

الأخوة في هيئة تحرير الرأي الآخر... الحضور الكريم:

بادئ ذي بدء لا أرى أن مؤتمر حزب البعث قد أتى بأي جديد لا على صعيد الطرح ولا على صعيد الممارسة، لم يحصل أي قبول أو تفهم لأي شكل من أشكال الحراك السياسي الحر باستثناء بعض الطفرات التي حصلت كفض النظر عن هذا النشاط أو ذلك، وذلك لا يعني بأي شكل، قبولاً أو تفهماً لتلك النشاطات... أي أن أجهزة النظام كانت وما زالت رافضة ومانعة لأي حراك حر إلى جانب القوائم الجاهزة للثمن الباطلة والغيبية ضد كل الغيورين على مصلحة البلد ومواطنيه.

إن أي نظام مفتقر إلى جذور اجتماعية - سياسية لا بد أن يكون سلبياً حياً أي تجديد، وتتسم ممارساته بطابع القمع الدائم وذلك جراء الخوف المتأصل فيه من أي نشاط حر خارج موافقاته، مهما كان ذلك النشاط (شبابي - فني - رياضي - حفلات - أعراس - رحلات...)

فما بالكم بنشاط سياسي هادف. نعم إن الضغوطات الخارجية لا بد أن تؤثر وتفعّل فعلها باتجاه الانفتاح وسينصاع النظام عاجلاً أم آجلاً لتلك الضغوطات، بغض النظر إن كانت باتجاه خدمة البلد أو غير ذلك، كون النظام قد اعتبر وعلى طول الخط أن الخصم الرئيس والمضاد له هي القوى الوطنية والديمقراطية.

هل هناك حراك سياسي قوي وهاج حتى نسعى لتخفيفه وتهذئه اللعبة؟!، أليست اللعبة هادئة تماماً إن لم نقل واقفة، وهل سنهدد الوحدة الوطنية عندما نطالب بإلغاء الأحكام العرفية واحترام حرية الرأي، وإلغاء القانون /٤٩/ لعام ١٩٨٠ المسلط على رقاب بشر من سوريا، أم أننا بهذا توجه نشد الوحدة الوطنية وسلامة البلد والمجتمع.

والترقب وعدم المخاطرة بمشاريع غير محسوبة النتائج وتقدير إمكاناتها وطاقتها بشكل جيد وابتداع أساليب نضالية مبتكرة في مخاطبة الجهات الحكومية والدولية والحقوقية بمختلف السبل والوسائل. وفتح مجال الحوار مع كافة الأطراف بما فيها الأجهزة الأمنية طالما ذلك يخدم مصلحة شعبنا وقضيتنا، وهل هناك جهات حكومية في بلدنا سياسية بحتة دون أن يكون للجهات الأمنية يد فيها.

&&&&

النظام الذي يعطل القانون والدستور أينما راد

* نشتمان ماسكي

في الحقيقة لا يمكننا الحديث عن طبيعة السلطة بمعزل عن الإيديولوجيات والمعتقدات السائدة لدى حكام الشرق الأوسط التي يغلب عليها طابع حب الذات (فرد - نظام - قومية - طائفة دينية... الخ)، حيث النظام السوري ليس مستثنياً من هذه العقلية والنمطية في التفكير والممارسة، لذا وقع في أخطاء سياسية قاتلة دفعت المجتمع الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة بالضغط عليه مما أدى إلى سحب العديد من الملفات من يديه ولم يبق لديه سوى الملف الداخلي الذي شدد التحكم به بيدٍ حديدية. لذلك نرى أن القمع للحراك السياسي والثقافي في سوريا هو من صلب قناعات وفكر هذا النظام الذي يعطل القانون والدستور أينما راد، وسببه ليست الضغوط الخارجية وإنما طبيعة النظام التي تحدثنا عنها المبنية على أساس الحفاظ على الحكم ومصالح رجالتها، فهو لم يكن خارجاً عن الإملاءات الأمريكية أبداً، فقد اعتمد سياسة اللعب بالأوراق وتميرير الوقت.

طبعاً الملف الكردي هو إحدى الملفات الداخلية الهامة وقد زاد النظام ضغوطه على الحركة الكردية في إطار هيمنته على الداخل السوري ككل (شعباً ومعارضة)، لذا لا بد أن يستمر نضالنا الديمقراطي السلمي (مسيرات - اعتصامات... الخ) وإن كان سيرتبط عليه تضحيات مختلفة، لأنه ضرورة كردية تاريخية، أما شكل النضال وزمانه فنحدده وفق مقتضيات المصلحة الكردية والمصلحة العامة وحسب منطق الوقاية ودرء المخاطر عن الشعب الكردي (كمجتمع) من هجمات شوفينية حاقدة، وذلك منعاً من تحويل هذه القضية إلى صراع قومي (عربي - كردي).

أما بخصوص الوحدة الوطنية فهي من ثوابتنا السياسية ونعمل بإخلاص نحو تحقيقها ولكن على أن لا يبقى هاجسنا الوحيد، فالسلم الأهلي هو نتاج نضال مشترك للجانبين العربي والكردي.

وبخصوص الحراك السياسي الكردي ومنه حراك

تدجين العديد من الأحزاب السياسية ضمن إطار ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية أو زرع الشقاق ضمن الأحزاب، وصولاً إلى ممارسة العنف إذا احتاج الأمر. بالإضافة إلى تبنيتها لشعارات قومجية عروبية لاقت رواجاً كبيراً في الشارع العربي، كما أنه تمكن في ظروف الحرب الباردة إجادة اللعب بأوراق المسائل الدولية والإقليمية خدمة لمصلحه.

إن هذه العقلية والنمطية في التفكير والممارسة لدى حزب البعث لا يمكن أن تتبدل خلال مؤتمر أو أكثر، وإن أي تفعيل للحراك السياسي يضعف من سطوة السلطة وهيمنتها، وبالتالي فهي تخشى كثيراً من انتشار أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان ولا تتورع عن استخدام كافة السبل والوسائل للتعاضد مع التطورات العالمية الجارية حالياً سواءً بإجراء بعض الإصلاحات الداخلية أو استخدام القمع والقوة إذا احتاج الأمر أو حتى إجراء مساومات خارجية، وبالتالي فإن كافة الاحتمالات واردة، ورداً على كل هذه الاحتمالات لا يجوز للقوى المعارضة أن توقف نشاطها وحراكها السياسي والجماهيري في كل الأحوال، ولكن من الضروري أن تكون حساباتها دقيقة وموزونة ويجب التفريق بين أن يكون النظام في خطر أو أن يكون هنالك مخاطر جدية على سلامة الوطن فهذا شيء آخر.

كما أن السلطة تحسب ألف حساب لإتلاف وتكاتف قوى المعارضة السورية بشكل عام بعربه وكرده وبالتالي سوف تعمل المستحيل لمنع ذلك.

واعتقد بأن الحراك السياسي الكردي في حالة مقبولة بالمقارنة مع وضع السوريين العرب، رغم حالة التششت والتشرذم التي تعاني منها الحركة الكردية وابتعاد العديد من المثقفين الكرد عن ممارسة السياسة، ولكن لا بد من التأكيد على بعض الحقائق التي لا يجوز إغفالها:

١. إن قضيتنا الكردية مرتبطة بشكل عضوي مع قضية الديمقراطية، وقد يتم تحقيق بعض المكاسب القومية وتخفيف الاضطهاد القومي ضمن ظروف معينة ولكن الضمانة الوحيدة والكفيلة لحل قضيتنا هي إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢. يصعب على الحركة الكردية مجتمعة على إنجاز مهامها القومية والديمقراطية بشكل كامل فيما إذا لم تتعاون مع المجتمع السوري فكيف يمكن لحزب كردي واحد أن يتحمل هذه المسؤولية بمفرده، وإن إدعاء أي حزب كردي مهما بلغ امتداده الجماهيري لا يتعدى حدود المزايدات والشعارات البراقة، ومن هنا تأتي أولوية حراكنا السياسي ألا وهو تأطير حركتنا السياسية وتعريف الشارع السوري بعدالة قضيتنا.

٣. إن الواقع الراهن والظروف الحالية تتطلب من الحركة الكردية المزيد من الحكمة والتروي

وأخيراً لا بد من المساهمة في ترتيب البيت السوري بعقد مؤتمر وطني عام يضم كافة القوى المعارضة الوطنية الحققة لأجل تنسيق وقيادة الحراك السياسي - الثقافي باقتدار وقوة.

يجب التركيز على الحراك السوري العام

* ب. فرزند
في البداية لا بد من القول بان طبيعة حزب البعث والنظام في سوريا الشمولية لا تؤهله لإجراء أي إصلاح أو التنازل عن أي جزء من سلطاته، لأن السلطة السورية تعرف جيداً أن البدء بالإصلاحات يعني بداية مشوار نهايتها كما حصل في الاتحاد السوفيتي السابق، لذا تلجأ لقمع أي حراك يهدف إلى زعزعة كياناتها باتجاه الانفتاح على الشعب، ومن جهة أخرى إن الخلفية الثقافية التاريخية للمجتمع السوري البعيدة عن مفهوم الديمقراطية تقبلت وبشكل تدريجي ظاهرة القمع والاستبداد إلى أن تفاقمت واستحكمت السلطة بكل الأمور وتدخل أصابعها في كل مجالات حياة المواطن الإنسان.

ويبدو أنه لفترة قريبة كان هناك تناغم بين النظام السوري والخارج حول الداخل السوري بحيث يتصرف كما يحلو له لأنه يُعتبر في نظر الغرب الأنسب في محاربة الأصولية الدينية.

ويجب أن لا نرى أحلاماً بأن الضغوطات الخارجية أو أمريكا سترغم النظام على التغيير، بل ستتنازل لهم وتخدمهم وسيستمر القمع والضغط على الشعب السوري، مثلما حصل في ليبيا.

المعارضة العربية لازالت ضعيفة وأغلب عقلياتها قريبة من عقليات النظام حيث لهما نفس الخلفية المجتمعية، وعلى الحركة الكردية بناء جسور الثقة معها لكي يستمر الحراك السياسي - الثقافي ولا بد من تصعيده على النطاق الوطني العام وأن ينضم إليه الحراك الكردي، وقيادة حزب الوحدة... (يكيتي) أصبحت تدرك هذه الحقيقة وتعرف أن تعمل وتتصرف بحنكة.

في هذه الظروف أصبحت عيون النظام تحمر من أي نشاط، لذا يجب التركيز على الحراك السوري العام وأي خطأ للحركة الكردية ستدفع جماهيرنا ثمنها غالباً.

وحول الحوار مع السلطة أو الأجهزة الأمنية فلا فائدة منها لأنها توصل الأبواب وأصلاً لا يمكن إيجاد حل للقضية الكردية عن طريق قادة تلك الأجهزة، ويمكنها أن تنقض على أي شخص بأي شكل من الأشكال في هذه المرحلة، وعلى الحركة الكردية ان تنتبه لموضوع العلانية، وهنا نتذكر أن الدكتور عبد الرحمن قاسم ورفاقه دفعوا حياتهم لقاء حوارات كواليسية مع قادة الأجهزة الأمنية الإيرانية القمعية.

حزبنا، فقد كان حراكاً نشطاً من حيث الكثرة وإصدار البيانات، إلا أنه غلب عليه طابع أداء الواجب وغابت عنه الفاعلية والجدية وتبين ذلك في (يوم الإحصاء - إحياء الذكرى السنوية لأولى لأحداث آذار - عيد نوروز - عقد مؤتمر وطني كردي أو سوري شامل... الخ)، وهنا اقترح القيام بعملية إحصاء للمجردين الكرد من الجنسية وزج هؤلاء المغلوبون على أمرهم في الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الحركة الكردية، والعمل على توثيق أحداث ١٢ آذار ابتداءً من الوقوف على الأسباب الكامنة ورائها ومروراً بالبيانات التي أصدرت في حينها وعدد وأسماء الجرحى والشهداء وتخليد ذكراهم.

&&&&

الحراك السياسي الكردي هو جزء من الحراك العام

* زاناف زكي

إن طبيعة السلطة السورية الخائفة من انتشار ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان هي وراء قمع الحراك السياسي - الثقافي والتحكم بالداخل بقبضة حديدية، فالقمع هو من صفات الأنظمة الشمولية وآلياتها، خاصة عند تلقيها لضغوطات خارجية، حيث تتحدث بجمل رنانة بالتبكي على الوحدة الوطنية والدفاع عن استقلال البلاد، وفي المستقبل المنظور يبدو أنها ستزيد من حدة قبضتها وقمعها لأنها مبنية على الأساليب العنيفة. أما ضعف حراك قوى المعارضة فيعود إلى هزالتها وضعف برامجها وتفوقها ضمن شرائح وخب معينة بعيدة عن الأوساط الشعبية التي تعاني الظلم والاضطهاد المباشر. وبالنسبة للحراك السياسي الكردي فهو جزء من الحراك العام وله أجندة خاصة به ويفتقر إلى البرمجية ووحدة صفوف الحركة، ولم يرتقي بعد إلى مستواه المطلوب لا إعلامياً ولا سياسياً ولا جماهيرياً، ومن غير المقبول أن تستفرد به إحدى الأطراف الكردية بحيث يستشف منه رائحة سياسة الإقصاء أو الاستعلاء الحزبي، وهنا لا بد من الابتعاد عن الأساليب الديماغوجية والشعاراتية، ونحن الأكراد بحاجة إلى مرجعية ذات خطاب سياسي يشكل ثقلاً في معتك النضال الوطني، تقود الحراك ضمن خطتها وإمكاناتها، والحكمة في الأداء والحنكة في التفاعل وبتجاه إعلامي تصعيدي مرن، ولا بد من إحياء المناسبات الكردية بفعالية وبأساليب سلمية وبالسيطرة على انفعالات الجماهير والحيطة والحذر من دس المؤامرات.

وبصد الحوار مع السلطة، فإن (الحكومة - مجلس الشعب - قيادات البعث) هي ببادق لاعبي الشطرنج بيد السلطات الأمنية القمعية وإذا كان لا بد من الحوار فلا مانع أن يتم عن طريق تلك الأجهزة.